

فرنسا تتحسب لمواجهة تمدد الإخوان المسلمين مجلس الشيوخ الفرنسي يحذر من تنامي التطرف الإسلامي والنزعة الانفصالية



استثمر تنظيم الإخوان المسلمين في أوروبا على مدى العقود السابقة خطاب المظلومية ومناخ الحريات والأنشطة الجمعياتية لتكوين بنية تنظيمية قوية خدمة لأجنداته السياسية، ما مكّنه من إحكام قبضته على الجاليات العربية المسلمة وتوظيفها سياسياً واجتماعياً في بلدان الإقامة بدرجة أولى ثم بعد ذلك في بلدان المنشأ، ما دفع الدول المستضيفة لقيادات الجماعة إلى مراجعة علاقاتها بالتنظيم بعد أن انكشفت مناوآته الفكرية والأيدولوجية وباتت أجهزة استخباراتها تحذر من خطر مزيد توغله وتداعيات ذلك على السلم المجتمعية.

باريس - دعا تقرير صادر عن مجلس الشيوخ الفرنسي نشر الخميس الماضي إلى التحرك سريعاً في مواجهة نزعة متصلبة تستلهم من الإسلام الأصولي وتشكك في قيم الجمهورية، محذراً من خطر بات يتهدد فرنسا على ضوء تنامي نشاط جماعات الإسلام السياسي يتقدمهم تنظيم الإخوان المسلمين وتلبس جماعات سلفية تدعي أنها غير عنيفة وتحاول التأثير على المجتمع.

وجاء في التقرير أن "مؤيدي الإسلام السياسي يسعون حالياً إلى السيطرة على الإسلام في فرنسا من أجل إنشاء الخلافة"، ويغذون في بعض المدن "نزعة انفصالية" خطيرة.

ويشير التقرير إلى أن هذه النزعة "المتصلبة" المستلهمة من الإسلام الأصولي "تشكك في قيم الجمهورية"، في إشارة إلى حرية المعتقد، المساواة بين الرجل والمرأة والاختلاط.

ووفق كاتبه النص السيناتور جاكين أوستاش-برينيو "فيجب التحرك سريعاً" لأن "كل مناطق فرنسا صارت متأثرة اليوم، باستثناء غرب البلاد وإلا ففي غضون سنوات قليلة، قد تخرج بعض من هذه المناطق والأحياء من الجمهورية".

وفي فبراير الماضي، حذر الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون من "الحركات الانفصالية الإسلامية" وأعلن إجراءات ضد "التأثيرات الأجنبية" على الإسلام في فرنسا (تمويل المساجد والأئمة).

محمود لويزي
الإخوان يتبعون أسلوب نسيج العنكبوت في نشر أيديولوجيتهم

ويبرز الجهاديون بين الجماعات المستهدفة في التقرير، وهم الجهة الرئيسية التي وقفت خلف سلسلة الهجمات التي أودت بحياة أكثر من 250 شخصاً في فرنسا منذ العام 2015، لكن التقرير أبقى أيضاً إزاء الجماعات الإسلامية المتشددة التي تدعي أنها غير عنيفة ولاسيما السلفية منها (حوالي 40 ألفاً في فرنسا) أو الإخوان المسلمون (50 ألفاً).

وبناء على هذا التقرير أوصى مجلس الشيوخ الفرنسي بتعزيز شبكة الدولة للكشف عن السلوك أو الكلام "المنحرف" بشكل أكثر فعالية وتسهيل عملية إغلاق الأماكن أو الجمعيات التي تبث خطابات تمييزية أو تحض على الإرهابية والعنف، إضافة إلى عدم تجديد الاتفاقات الموقعة مع دول أجنبية لتدريب الأئمة الذين

يبرزز الجهاديون بين الجماعات المستهدفة في التقرير، وهم الجهة الرئيسية التي وقفت خلف سلسلة الهجمات التي أودت بحياة أكثر من 250 شخصاً في فرنسا منذ العام 2015، لكن التقرير أبقى أيضاً إزاء الجماعات الإسلامية المتشددة التي تدعي أنها غير عنيفة ولاسيما السلفية منها (حوالي 40 ألفاً في فرنسا) أو الإخوان المسلمون (50 ألفاً).

ويبرزز الجهاديون بين الجماعات المستهدفة في التقرير، وهم الجهة الرئيسية التي وقفت خلف سلسلة الهجمات التي أودت بحياة أكثر من 250 شخصاً في فرنسا منذ العام 2015، لكن التقرير أبقى أيضاً إزاء الجماعات الإسلامية المتشددة التي تدعي أنها غير عنيفة ولاسيما السلفية منها (حوالي 40 ألفاً في فرنسا) أو الإخوان المسلمون (50 ألفاً).

ويبرزز الجهاديون بين الجماعات المستهدفة في التقرير، وهم الجهة الرئيسية التي وقفت خلف سلسلة الهجمات التي أودت بحياة أكثر من 250 شخصاً في فرنسا منذ العام 2015، لكن التقرير أبقى أيضاً إزاء الجماعات الإسلامية المتشددة التي تدعي أنها غير عنيفة ولاسيما السلفية منها (حوالي 40 ألفاً في فرنسا) أو الإخوان المسلمون (50 ألفاً).

ويبرزز الجهاديون بين الجماعات المستهدفة في التقرير، وهم الجهة الرئيسية التي وقفت خلف سلسلة الهجمات التي أودت بحياة أكثر من 250 شخصاً في فرنسا منذ العام 2015، لكن التقرير أبقى أيضاً إزاء الجماعات الإسلامية المتشددة التي تدعي أنها غير عنيفة ولاسيما السلفية منها (حوالي 40 ألفاً في فرنسا) أو الإخوان المسلمون (50 ألفاً).

ويبرزز الجهاديون بين الجماعات المستهدفة في التقرير، وهم الجهة الرئيسية التي وقفت خلف سلسلة الهجمات التي أودت بحياة أكثر من 250 شخصاً في فرنسا منذ العام 2015، لكن التقرير أبقى أيضاً إزاء الجماعات الإسلامية المتشددة التي تدعي أنها غير عنيفة ولاسيما السلفية منها (حوالي 40 ألفاً في فرنسا) أو الإخوان المسلمون (50 ألفاً).

ويبرزز الجهاديون بين الجماعات المستهدفة في التقرير، وهم الجهة الرئيسية التي وقفت خلف سلسلة الهجمات التي أودت بحياة أكثر من 250 شخصاً في فرنسا منذ العام 2015، لكن التقرير أبقى أيضاً إزاء الجماعات الإسلامية المتشددة التي تدعي أنها غير عنيفة ولاسيما السلفية منها (حوالي 40 ألفاً في فرنسا) أو الإخوان المسلمون (50 ألفاً).

ويبرزز الجهاديون بين الجماعات المستهدفة في التقرير، وهم الجهة الرئيسية التي وقفت خلف سلسلة الهجمات التي أودت بحياة أكثر من 250 شخصاً في فرنسا منذ العام 2015، لكن التقرير أبقى أيضاً إزاء الجماعات الإسلامية المتشددة التي تدعي أنها غير عنيفة ولاسيما السلفية منها (حوالي 40 ألفاً في فرنسا) أو الإخوان المسلمون (50 ألفاً).

الغرب لم يعد يقبل خداع التنظيم

والبرلمانية وحتى الانتخابات الأوروبية، حيث يدفع التنظيم مرشحين فرنسيين ويوجههم لتولي المناصب والعمل في ما بعد وفق أجندته، كما يستغل الإخوان الأئمة الذين يأتون من الخارج لاستقطاب الشباب، والكثير من هؤلاء الأئمة ينتمون إلى الإخوان في دولهم.

ويقول العضو السابق في إخوان المغرب محمد لويزي، الذي يعيش في فرنسا في كتابه "لهذه الأسباب غادرت الإخوان المسلمين"، الصادر بباريس العام 2016، إن "الإخوان يتبعون أسلوب نسيج العنكبوت في نشر أيديولوجيتهم في أوروبا، وإنه القضاء على هذا العنكبوت لا بد من قطع راسه".

ومن هناك يتساءل مراقبون عن فعالية المقاربات الزجرية والقانونية لمواجهة تنظيم أشبه بـ"الأخطبوط" تعي السلطات الفرنسية جيداً أنه يمثل خطراً على قيمها، لكن أسلحتها في مواجهته تبدو مألوفة ومن غير المتوقع أن تؤدي إلى النتائج المرجوة. فكلماً ضيقت السلطات هامش المناورات القانونية للتنظيم إلا واستطاع التكيف سريعاً مع المتغيرات وهكذا وبالكامل.

وأمام معركة الكَرّ والفرّ بين السلطات الفرنسية والجماعة التي يبدو أن لا نهاية لها، تطفو إلى الواجهة المقاربة العربية في تفكيك التنظيم، فبدلاً من مناوآته وإطالة المعركة معه، يوفر تصنيفه تنظيمياً إرهابياً الوقت والجهد لتفكيكه وطى صفحاته، طبعاً إن تخلت باريس وسائر البلدان الأوروبية عن خدمات الجماعة ضمن استراتيجياتها في العالم العربي.

وكشف رئيس المجلس الإسلامي الفرنسي، أحمد أوغراش أن فرنسا لا ترغب في توظيف أئمة من تركيا في مساجدها وقال إن باريس تخفض من عدد الأئمة القادمين إليها من تركيا بمعدل 5 سنوياً بدل الترفيع في نسبهم.

ويقول خبراء فرنسيون إن قرار فرض قيود على إيفاد أئمة من دول أجنبية بهدف القضاء على خطر الانعزالية هو خطوة ضمن خطة تم إعدادها وتنفيذها منذ أكثر من عام لمحاصرة نشاط التنظيمات الدينية السياسية، وخاصة تنظيم الإخوان المسلمين الذي يعمل على التأثير في الحياة السياسية في فرنسا وأوروبا.

وتشمل الخطة الفرنسية أيضاً منع تجديد الإقامات لقيادات إخوانية إلا في حالات الزواج والولادة لطفل فرنسي، والدراسة والعلاج وفق ضوابط قانونية ومدد واضحة، مع تشديد الرقابة على الأنشطة السياسية والدينية والعمل في حالة ممنوعين من العمل وفق ضوابط الإقامة.

في ذات السياق، يقول يوهان سانبول الضابط السابق بجهاز الأمن الداخلي الفرنسي، إن التنظيم في فرنسا "تدخل بشكل سلبي في السياسة الفرنسية خلال العشرة أعوام الأخيرة، حيث دعم مرشحين في الانتخابات البلدية الماضية، ودفع رشاً لتجديد إقامات واستقدام أشخاص من الخارج، وهذا أمر في غاية الخطورة، ويستقطب التنظيم العشرات من الأتباع من داخل المجتمع الفرنسي ومن بين المهاجرين الأجانب ويستقطبهم في أنشطة سياسية تمس الدولة الفرنسية، مثل الانتخابات البلدية

وإقامة علاقات تجارية واقتصادية في ما بينهم للتكيف مع البيئة التي جعل بها، إضافة إلى استقطاب المهاجرين الذين يحملون أيديولوجيته إلى هذه الدول متخذة شعار حمايتهم من الدخول في نسق الحياة الغربية المتعارض مع الحياة في الشرق.

وأخيراً للتصويب على أجهزة الاستخبارات التي باتت ميقظة أكثر من أي وقت مضى تجاه مناورات التنظيم غيرت الجماعة أساليب العضوية من الانتساب المباشر لها كشرط أساسي إلى مجرد الإيمان بالأفكار والأساليب والمنهج الخاص بها وذلك لإبعاد الشبهة عنهم واستعمالهم في مهام سرية دون جلب الانتباه.

مقاربة زجرية

أمام خطورة المشروع الإخواني على الديمقراطية والقيم الغربية التي تمثل مشتركا للتعايش داخل هذه المجتمعات، بدأت الحكومة الفرنسية في مراجعة شؤون إدارة المساجد على أراضيها في خطوة أولى اعتبرها مراقبون صراحة فرنسية وشكك آخرون في فوائدها في ظل لجوء الإخوان إلى الإنترنت ووسائل التواصل الحديثة لتأمين مواصلة بث أيديولوجيتهم، ما يعقد البات تعقبهم.

وفي 2010، وقعت كل من تركيا وفرنسا "إعلان نوايا" بخصوص وضع الموظفين الدينيين الأتراك، والذي تم بموجبه رفع عدد الموظفين من 121 إلى 151 موظفاً، لكن باريس تراجع في 2019 عن هذا الإعلان بتخفيض عدد الأئمة الأتراك بدل الترفيع في حصص انتدابهم.

الشباب المسلم والعمل على فصلهم عن المحيط الغربي الذي يعيشون فيه عبر إنكاء نغرات الهوية والخلافات الدينية حتى داخل المجموعات المسلمة نفسها. وحسب كتاب "المشروع" استراتيجية الإخوان للجزء والتسلسل في فرنسا والعالم، فإن "جماعة الإخوان تترك جيداً أن المسلمين لا يتعرضوا للاضطهاد في الديمقراطية الغربية، إلا أن استراتيجية الجماعة تتمثل في زرع التشكك داخل المجتمعات الإسلامية في الغرب، عن طريق تأكيد شعور الاضطهاد ما يؤدي بهذه الأقلية إلى التفوق أو الانفصال عن المجتمع"، ما يدفعها إلى التصبب والعمل تدريجياً نحو محاولة أسلمة المجتمع من خلال التبشير بقيم متشددة، على حساب قيم التسامح والانفتاح.

من جهته كشف مرصد الفتاوى الفكرية والآراء المتشددة التابع لدار الإفتاء المصرية، في تقرير جديد له حول المجتمع الموازي لجماعة الإخوان المسلمين في الغرب، نشر في 21 نوفمبر 2019 استراتيجية الجماعة في إنشاء مجتمعات موازية من خلال تحقيق قدر من التفاعل بين الجماعات الأخرى المشابهة لها فكرياً في أوروبا عبر إقامة شبكة دولية معقدة تتربط في ما بينها عبر شبكات مالية وأيديولوجية.

ومن بين هذه الاستراتيجيات بث خطابات مزدوجة، حيث ترفع الجماعة شعارات تتغنى بالديمقراطية والتعايش السلمي بين أطراف المجتمع، بينما في السور والخطبة والإسلامية تتحدث إلى المجتمع بخطابات متطرفة.

ويقيم التنظيم شبكة من الروابط الاجتماعية من خلال الزواج بين عناصره

ماذا بعد تقرير مجلس الشيوخ عن «الإسلام السياسي»؟



لا توجد قضية مثل هذه يمكنها أن تفتح على المسلمين في فرنسا أبواب الجحيم، فالذين يعرفون التاريخ الشائك لفرنسا "الأبنة الكبرى للكنيسة الرومانية الكاثوليكية"، والتجربة المرة للفرنسيين مع رجال الدين، يدركون فداحة تهمة مثل هذه يمكن أن يوجهها فرنسيون إلى المؤسسات والجمعيات والجاليات العربية المسلمة داخل المجتمع الفرنسي، بهدف تبرير أي خطة لاستهداف حقوقهم، بل إن من شأن ذلك أن يوقظ عفرية النزعة المعادية للوجود العربي والإسلامي، وأن يضحك المزيد من الدم في عروق اليمن المتطرف الطامع في إيجاد ورقة يرفعها في وجه المهاجرين.

والآن يبدو كما لو أن المسلمين في فرنسا مرغون على دفع الخراج من مصالحهم للجماعات الإرهابية أو تيارات الإسلام السياسي، حسب الظروف. لقد واجه هؤلاء حقبة صعبة طيلة فترة صعود أسهم "الرايكاية المسلحة" ما بين 2014 تاريخ إعلان داعش خلافته الصورية، إلى 2019 تاريخ الحسم

والثمانينات، وهي سنوات صعود موجة التطرف على خلفية الأحداث في الجزائر وانعكاساتها على الوضع في فرنسا، حيث بدأت أولى التفجيرات آنذاك مع ما عرف بقضية خالد قلقال. وأبدت اللجنة قلقها من تنامي هذه الموجة التي غزت مجموعة من المجالات، بحيث رأت أن القيم الجمهورية، التي تشكل المجتمع العام بين مختلف المواطنين، باتت موضع تهديد جدي.

القضية الأهم الآن، بالنسبة إلينا نحن العرب، ليست في التقرير، بل في انعكاساته الخطرة المحتملة على واقع العرب والمسلمين في فرنسا خلال الأمدن القريب والمتوسط. هناك نقطة دقيقة وحرجة سجلها معدو التقرير، من شأنها أن تفتح الباب على مصراعيه أمام نقاش حد وجاد أيضاً حول مصير المسلمين الفرنسيين في مواجهة الرايكاية، التي ترهن المجتمع الفرنسي بكامله وليس المسلمين فقط، سواء كانوا من أبناء المهاجرين الأوائل أو كانوا من الفرنسيين المتحولين. هذه النقطة تخص "رغبة" مؤيدي الإسلام السياسي في السيطرة على الإسلام في فرنسا!

في المجتمعات الإسلامية تنتمي إلى مرحلة ما بعد الإسلاموية، ملفتا إلى أن الفاعلين الرئيسيين في هذه الموجة داخل المجتمعات الغربية يسعون إلى تحويل انظار الشبكات ناحية الغرب لإشاعة شعور بالكرهية تجاهه "عبر تقديم قضية تطبيق الشريعة كإداة للدفاع عن الأصالة الثقافية في مواجهة التغريب".

**الرايكاية المسيية
تريد تحويل المسلمين إلى
وقود في معركة مفتوحة مع
فرنسا التي تستضيفهم في
إطار قوانينها العلمانية**

وبعد استعراض العديد من المؤشرات في مجالات العمل الاجتماعي والثقافي والرياضي وغيرها خلصت اللجنة إلى التاكيد على وجود محاذير ترتبط بانتشار نوع من الرايكاية المسيية في صفوف المسلمين الفرنسيين بشكل مختلف عن سنوات السبعينات

بين الإثنين تسكن الإسلاموفوبيا. تم تشكيل لجنة مجلس الشيوخ في 14 نوفمبر من السنة الماضية، من أجل التحقيق في قضية انتشار الرايكاية الإسلامية في أوساط المسلمين الفرنسيين، بعد ثمانية أشهر من العمل عقد خلالها أعضاء اللجنة اجتماعات مع 67 شخصية من النساء والرجال الناشطين في الجمعيات والفاعلين والمسؤولين السياسيين والصحافيين والباحثين ووزراء الداخلية والرياضة والتعليم، واستغرقت تلك الاجتماعات ما مدته 58 ساعة، ووضعت اللجنة تقريرها يوم 7 يوليو الجاري.

وقد انطلقت اللجنة من تشخيص عام للواقع العالمي والواقع الفرنسي بوجه خاص، إذ وفقاً لما ورد في ديباجة التقرير الذي بلغ عدد صفحاته 244 صفحة، فإن ظاهرة التطرف الإسلامي ليست خاصة بالمجتمع الفرنسي، بل هي ظاهرة عالمية أصبحت ملحوظة منذ العام 2010، كما لاحظها بعض الباحثين الفرنسيين من بينهم أوليفيه روا الذي أشار -حسب التقرير- إلى أن "موجة إعادة أسلمة" ظاهرة التطرف الإسلامي ليست خاصة بالمجتمع الفرنسي، بل هي ظاهرة عالمية أصبحت ملحوظة منذ العام 2010، كما لاحظها بعض الباحثين الفرنسيين من بينهم أوليفيه روا الذي أشار -حسب التقرير- إلى أن "موجة إعادة أسلمة" ظاهرة التطرف الإسلامي ليست خاصة بالمجتمع الفرنسي، بل هي ظاهرة عالمية أصبحت ملحوظة منذ العام 2010، كما لاحظها بعض الباحثين الفرنسيين من بينهم أوليفيه روا الذي أشار -حسب

المؤشرات في مجالات العمل الاجتماعي والثقافي والرياضي وغيرها خلصت اللجنة إلى التاكيد على وجود محاذير ترتبط بانتشار نوع من الرايكاية المسيية في صفوف المسلمين الفرنسيين بشكل مختلف عن سنوات السبعينات

د. إدريس الكنوري
كاتب مغربي

سقط التقرير الأخير لمجلس الشيوخ الفرنسي عن انتشار "الرايكاية الإسلامية" في فرنسا وسبل مناهضتها مثل صاعقة على رؤوس المسلمين في بلاد فيكتور هيغو، الذين يراوون عددهم بين خمسة وستة ملايين، غالبيتهم من المغرب والجزائر وتونس.

ذلك أن التقرير -وقد وصل إلى أيدي المسؤولين السياسيين وحدد عددا من التوصيات بأسلوب تحذيري- لم يعد مجرد تقرير عن التطرف الإسلامي في المجتمع الفرنسي، بل أصبح تقريراً عن الوجود الإسلامي نفسه؛ ولم يعد المستهدفون به هم المتطرفون، فهؤلاء في الغالب من الصعب التعرف عليهم أو تفكيك خطابهم بسهولة، وإنما صار المستهدف به كل مسلم لديه هوية عربية أو غير عربية، فعندما يبدن التطرف الإسلامي، من الصعب فك الارتباط بعد ذلك بين الانتماء إلى الدين والانتماء إلى الرايكاية، وفي هذا التفصيل الهلامي